- في مجال رقمنة الملك العمومي البحري:

يهدف المشروع الى اعداد تطبيقة تمكن من رقمنة حدود الملك العمومي البحري على كامل الشريط الساحلي والبحيرات والسباخ التابعة له وذلك باستغلال كل الأوامر الصادرة في الخصوص وقاعدة المعطيات المتوفرة لدى ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.

تم سنة 2019 ابرام صفقة إطارية مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري لمدة ثلاثة سنوات وبكلفة تقدر بـ 1.1 مليون دينار.

تم بتاريخ جويلية 2021 انجاز القسط الأول المتمثل في تجسيم 5000 علامة تحديد للملك العمومي البحري.

تم بتاريخ جويلية 2022 انجاز القسط الثاني المتمثل في تجسيم 5000 علامة تحديد للملك العمومي البحري.

وتم الانطلاق بتاريخ سبتمبر 2022 في إنجاز القسط الثالث والأخير والمتمثل في تجسيم 5000 علامة تحديد للملك العمومي البحري.